

السنة الثالثة: ل.م.د.

مقياس: العمليات الجمركية

المحاضرة 3: التقييم الجمركي

**I. التعريف:** التقييم الجمركي هو تحديد قيمة الصفقة للأغراض الجمركية وبعبارة أخرى: تحديد قيمة الصفقة تمهيدا لفرض (لتقدير) الضرائب الجمركية المستحقة عليها.

وسيتم فيما يلي تناول قواعد التقييم بصيغة أسئلة وأجوبة

**س:** هل هناك قواعد عالمية منظمة لعملية التقييم الجمركي؟

نعم، يوجد نظامان للتقييم الجمركي:

أ. نظام التقييم طبقاً لاتفاقية بروكسل.

ب. نظام التقييم طبقاً لاتفاقية لمنظمة التجارة العالمي (اتفاقية التقييم الجمركي).

**س:** ما هي الطرق المختلفة للتقييم الجمركي في ظل اتفاقية الجات (المنظمة العالمية للتجارة)؟

يتم التقييم الجمركي طبقاً لاتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية على أساس طريقة قيمة الصفقة، حيث أنها تعتبر الطريقة الأساسية للتقييم الجمركي. وفي حالة تعذر التقييم طبقاً لطريقة الصفقة يتم التقييم على أساس طرق بديلة أخرى:

أ. طريقة السلع المطابقة

ب. طريقة السلع المماثلة

ج. الطريقة الخصمية (الاستدلالية)

د. الطريقة الحسابية

هـ. الطريقة الاستراتيجية المرنة (الاجتهادية)

بحيث يتم تطبيق هذه الطرق البديلة بالترتيب التتابعي المزم.

**س:** ما المقصود بالترتيب التتابعي المزم؟

يعني ذلك أن يتم التقييم أساساً طبقاً للطريقة الأولى (قيمة الصفقة) ، وفي حالة عدم إمكانية تطبيقها يتم اللجوء إلى طريقة السلع المطابقة وفي حالة صعوبة استخدام الطريقة الثانية يتم الانتقال إلى الطريقة التي تليها في الترتيب وهكذا.

**س:** هناك استثناءات لهذا الترتيب التتابعي المزم؟

نعم ، يجوز للمستورد في حالة عدم قبول قيمة الصفقة و عدم إمكانية تطبيق طريقتي السلع المطابقة و المماثلة أن يطلب عكس الترتيب بين الطريقة الخصمية والطريقة الحسابية. ويشترط موافقة الإدارة الجمركية على طلب المستورد لتطبيق الطريقة الحسابية قبل الطريقة الخصمية.

## II. طرق التقييم الجمركي:

### 1. طريقه قيمه الصفقة

س: ما هي قيمة الصفقة؟

هي إجمالي الثمن الذي دفعه المستورد أو ما سيتم دفعه للمصدر أو لصالحه نظير شراء بضائع تم تصديرها ويضاف إلى هذا الثمن التكاليف التي تحملها المستورد نظير استيراد البضائع الواردة و لم يتضمنها هذا الثمن

س: هل يشترط أن يكون الثمن المدفوع أو الذي سيتم دفعه في صورة نقدية فقط؟

لا، حيث أن الثمن المدفوع يمكن أن يأخذ شكل نقود أو خطابات ائتمان أو أية وسيلة أخرى يتم الاتفاق عليها. وقد يكون الدفع مباشر أو غير مباشر و من أمثلة الدفع غير المباشر تسوية المشتري لدين مستحق على البائع.

س: ما هي الشروط الواجب توافرها في هذا الثمن؟

1. عدم وجود قيود أو شروط يفرضها البائع على تصرف المشتري في البضاعة، وتقبل فقط الشروط الآتية:

- القيود التي يفرضها القانون في بلد الاستيراد .

- القيود المتعلقة بتحديد المساحة الجغرافية التي يمكن إعادة بيع السلعة فيها .

- القيود التي لا تؤثر تأثيراً كبيراً على قيمة السلعة.

2. عدم استحقاق المورد لعوائد إضافية ناتجة عن إعادة بيع السلع أو التصرف فيها أو استخدامها

3. عدم وجود علاقة ارتباط بين البائع والمشتري تؤثر على السعر.

س: ما هي التكاليف الواجبة الإضافة للثمن المدفوع فعلاً أو المعلن دفعه عند تقدير القيمة للأغراض الجمركية؟

1. النفقات التالية بشرط أن تكون مدفوعة بمعرفة المستورد و أن تكون غير مدرجة بالثمن المدفوع فعلاً أو المستحق دفعه

- العمولة و السمسرة .

- تكلفة العبوة أو الوعاء الذي يعتبر جزءاً من تكلفة السلع المستوردة و يعامل معها كوحدة واحدة، تكلفة التعبئة و تكلفة مواد التعبئة والعمالة.

2. قيمة السلع و الخدمات التالية بشرط أن تكون مقدمة من المشتري إلى البائع مجاناً أو بتكلفة مخفضة و أن تكون داخلية في إنتاج السلع:

- المواد و المكونات و الأجزاء الداخلة في إنتاج السلع .

- المعدات و الأدوات و القوالب المستخدمة في إنتاج السلع المستوردة .

- المواد المستهلكة في إنتاج السلعة محل التقييم.

- أعمال الهندسة و التطوير و الأعمال الفنية و التصميم والخطط والرسومات اللازمة لإنتاج السلع المستوردة و التي يتم تنفيذها خارج بلد الاستيراد.

3. العوائد و الرسوم و التراخيص المتعلقة بالسلع محل التقييم والتي يدفعها المستورد كشرط لبيع السلعة إليه.

4. الجزء المستحق للمورد من جراء إعادة البيع ( أو التصرف أو الاستخدام ) للسلع المستوردة في بلد الاستيراد ، في حالة وجود اشتراط من المورد باستحقاقه جزءاً من حصيلة إعادة البيع ، و يشترط لإضافة هذا الجزء من حصيلة إعادة البيع أن يكون غير مدرج بالثمن المدفوع فعلاً و بموجب مستندات فعلية .
5. تكلفة النقل و التأمين و النفقات المرتبطة بها و المتعلقة بالشحن و التفريغ و المناولة حتى تسليم السلع المستوردة في ميناء الوصول (ميناء الاستيراد).

س: ما هي التكاليف التي لا تشملها القيمة للأغراض الجمركية؟ و ما هي شروطها؟

هي كافة النفقات والتكاليف التي ينفقها المستورد بعد الاستيراد داخل بلده وان عادت بالنفع على المورد مثل:

1. تكاليف التشييد أو البناء أو التجميع أو الصيانة أو المساعدة الفنية التي أجريت بعد الاستيراد على سلع مستوردة مثل المصانع أو الآلات أو المعدات.
  2. تكاليف النقل و التأمين بعد الاستيراد.
  3. الرسوم والضرائب التي يتم دفعها في بلد الاستيراد.
- وشروط خصم هذه التكاليف من قيمة الصفقة هي ورود هذه التكاليف بشكل منفصل في الفاتورة وبالعمود بحيث يمكن تمييزها عن الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق مقابل السلع المستوردة.

س: هل يجب على المستورد توضيح كافة التفاصيل الخاصة بالصفقة؟

نعم، حيث أن المستورد هو المسئول عن القيمة التي يقر عنها ، لتحديد القيمة للأغراض الجمركية طبقاً لمفهوم اتفاقية منظمة التجارة العالمية للقيمة ، لذلك يجب على المستورد استيفاء بيانات إقرار القيمة المرفق بالبيان الجمركي بدقة وعناية وشفافية مما يؤدي للوصول إلى القيمة الصحيحة والسليمة.

س: ما هو إقرار القيمة؟

هو عبارة عن نموذج جمركي يحتوي على مجموعة بيانات عن البضائع محل التقييم وعدة أمور متعلقة بقيمة الصفقة وشروطها والتكاليف الواجبة بالإضافة للوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية وذلك تحت مسؤولية المستورد عن صحة البيانات.

س: هل يكفي المستورد بالبيانات التي يوضحها بإقرار القيمة المقدم من طرفه؟

يجب على المستورد أن يتقدم بالمستندات الأصلية المعتمدة والموثقة والتي تعبر عن البيانات التي أقر بها في إقرار القيمة مثل الفواتير والعقود و الإيصالات والوثائق وقوائم الأسعار.... الخ

س: هل تقديم مستندات أصلية معتمدة وموثقة يشكل إلزاماً على الإدارة الجمركية بقبول القيمة التي أقر المستورد عنها؟

لا، حيث أن الاتفاقية أعطت الحق للإدارة الجمركية في إجراء التحقيقات للتأكد من صحة أو دقة أي بيان أو مستند يقدم بغرض التقييم الجمركي ، كما وفرت حق التشكك في أي مستند أو وثيقة و حق التأكد من أن عناصر القيمة المعلنة و المقدمة للجمارك كاملة و صحيحة و تمثل إجمالي المدفوعات التي قام المستورد بدفعها إلى المورد طبقاً للفواتير و العقود و المستندات الفعلية. وهذا يتطلب التعاون بين المستوردين و الإدارة الجمركية عن طريق توفير كافة المستندات الإضافية التي يتم طلبها بواسطة الإدارة الجمركية، و في حالة رفض المستورد تقديم المستندات المطلوبة، أو تقديم مستندات لا تؤد إلى القضاء على شكوك الإدارة الجمركية في القيمة المصرح بها، يحق للإدارة الجمركية رفض قيمة الصفقة.

س: ما هي الإجراءات التي يتبعها الجمرك للتحقق من قيمة الصفقة؟

1. مراجعة المستندات المقدمة و التأكد من مدى كفايتها واستيفائها للنواحي الشكلية
2. التحقق من أن الرسالة تمثل واقعة بيع فعلية و أنها معدة للتصدير إلى البلد المعني
3. مراجعة إقرار القيمة و التأكد من أن المستورد أجاب على جميع الأسئلة الموضحة به و مراجعة مدى توفر و التأكد من وجود مستندات فعلية للعناصر الواجبة الإضافة إلى الثمن المدفوع فعلاً في حالة الإقرار بوجودها في إقرار القيمة
4. التحقق من وجود مستندات فعلية للتأمين و التفريغ.
5. التحقق من صحة عناصر القيمة طبقاً للمعلومات السعرية المتاحة لدى الجمارك.

س: هل عدم توافر النواحي الشكلية للمستندات يعد مبرراً لرفض قيمة الصفقة؟

يقصد بالنواحي الشكلية للمستندات هي أن تكون معتمدة من جهة تحددها أو تقبلها مصلحة الجمارك، يلتزم المستورد أو من يمثله قانوناً بتقديم المستندات الآتية :

1. إقرار القيمة بعد استيفاء بياناته مرفقاً بة فاتورة الشراء الأصلية معتمدة من الغرف التجارية وغيرها من المستندات المتعلقة بتكاليف و نفقات الشحن و التأمين و كافة المصاريف و الأعباء المترتبة على استيراد البضاعة حتى تفرغها في ميناء الوصول. و يجب أن تتضمن فاتورة الشراء بيانات كاملة عن اسم البائع و المشتري و إجمالي الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق دفعه، الوصف الكامل للبضائع المستوردة و شروط التعاقد .
2. العقود و المراسلات و الإعتمادات المستندية، وغيرها من المستندات اللازمة لإثبات صحة قيمة الصفقة التي تطلبها الجمارك إذا كان تحديد القيمة يتطلب ذلك .

و بالتالي إذا كانت الرسالة محل التقييم تم التحقق منها بواسطة الإدارة الجمركية و اتضح أنه يمكن قبولها كقيمة للصفقة من الناحية الموضوعية إلا أن المستندات المقدمة غير معتمدة من الغرف التجارية فإنه في هذه الحالة يتم ابلاغ المستورد بضرورة استيفاء الناحية الشكلية للمستندات، و في حالة رفض المستورد أو إنقضاء المهلة القانونية ترفض قيمة الصفقة و يتم الالتجاء إلى الطرق البديلة.

س: ما هي أشكال علاقة الارتباط بين البائع و المشتري؟

- موظفون أو مديرون لدى بعضهم البعض؛
- شركاء في العمل من الناحية القانونية؛
- أصحاب عمل و موظفين؛
- امتلاك أحد طرفي الصفقة ما لا يقل عن 5% من الحصص أو الأسهم التي لها حق التصويت لدى الطرف الآخر؛
- الطرفان يخضعان لإشراف طرف ثالث ؛
- الطرفان يشرف كل منهما على الآخر؛
- الطرفان يشرفان معاً على طرف ثالث؛
- أفراد في أسرة واحدة حتى الدرجة الرابعة ( نسباً أو مصاهرة)

س: هل يمكن للإدارة الجمركية قبول قيمة الصفقة في حالة وجود علاقة ارتباط؟

يمكن قبول قيمة الصفقة في حالة فحص ظروف البيع وتأكد الإدارة الجمركية من أن العلاقة لا تؤثر على السعر بالإضافة إلى تقديم المستورد لقيم اختباريه بأسعار قريبة جداً من أسعار السلعة محل التقييم

س: ماذا تعنى القيم الاختبارية كما وردت في اتفاقية الجات؟ القيم الاختبارية هي:

1. قيم تعاقدية تم قبولها كقيمة صفقة لسلع مطابقة أو مماثلة بين أطراف غير مرتبطين تم تصديرها إلى البلد المعني خلال ثلاثين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.

2. قيم جمركية لسلع مطابقة أو مماثلة تم تحديدها طبقاً لأي من الطريقتين الخصمية أو الحسائية. مع مراعاة الاختلافات في المستوى التجاري والكمية وشروط التعاقد ووسائل النقل.

س: كيف يمكن حساب القيمة للأغراض الجمركية حيث انه يتم غالباً تحصيل الرسوم الجمركية بعملة بلد الاستيراد بينما يكون سعر البضائع الواردة في الفاتورة بعملة أجنبية؟

في حالة تحويل العملة يتم الاستعانة بسعر الصرف الذي تحدده السلطات المختصة في بلد الاستيراد وقد تركت الاتفاقية الحرية للدولة في تحديد تاريخ سعر التحويل الذي يتم الأخذ به هل هو تاريخ التصدير أم تاريخ الاستيراد.

س: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى رفض قيمة الصفقة؟

- في حالة تأثر الثمن المدفوع أو المستحق للدفع بشرط أو أكثر من الشروط التي تمنع قبول قيمة الصفقة  
- في حالة ما إذا كانت المستندات المقدمة غير كافية للتحقق من صحة القيمة ولم يتمكن المستورد من تقديم مستندات مقبولة جمركياً

- في حالة وجود معلومات سعرية لدى الجمارك ذات قيم تفوق قيمة السلعة محل التقييم مع عدم تمكن المستورد تبرير أسباب انخفاض قيمة الفاتورة عن المعلومات السعرية المتاحة .

- إقرار المستورد في إقرار القيمة بقيمة أعلى من قيمة الفاتورة المقدمة دون تقديم ما يبرر هذه الزيادة.

- في حالة عدم إمكانية تطبيق طريقة قيمة الصفقة فإنه يتم الانتقال إلى الطرق البديلة للتقييم طبقاً للترتيب التابعى الملزم.

## 2. طريقة المطابقة

س: ما هي السلع المطابقة؟

هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية التي تتطابق مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية، الجودة والشهرة، أداء نفس الوظائف، الفئة والنوع العلامة التجارية. وفي حالة وجود اختلافات بسيطة في الشكل أو اللون بطريقة لا تؤثر على القيمة فإن هذا الاختلاف لا يؤثر على تعريف السلعة بأنها متطابقة.

س: ما هي شروط تطبيق طريقة السلع المطابقة؟

1. أن تكون متطابقة في الخصائص المادية والنوعية والجودة والسمعة التجارية.

2. أن تكون منتجة في نفس البلد ومن نفس منتج السلعة محل التقييم.

3. أن تكون مصدرة إلى البلد المعني خلال ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم .

4. أن تكون مصدرة على نفس المستوى التجاري (جملة مثلاً) ونفس الكمية ونفس وسائل النقل.

5. أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة من قبل الجمارك.

س: إذا كانت القيودات المتوفرة لدى الجمارك كسلعة مطابقة ينطبق عليها كافة شروط التوافق فيما عدا أنها منتجة بواسطة منتج آخر داخل بلد الإنتاج فهل يجوز القياس عليها؟

نعم، حيث سمحت الاتفاقية باستخدام السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية في حالة تطابقها مع السلعة محل التقييم وتوافر شروط التوافق الموضحة أعلاه مع إمكانية التنازح عن شرط أن تكون السلعة المطابقة منتجة بواسطة نفس المنتج، حيث يمكن الاستعانة بسلع مطابقة منتجة بواسطة منتج آخر في نفس بلد الإنتاج.

س: إذا كان لدى الجمارك قيودات لسلع مطابقة تتفق مع السلعة محل التقييم في جميع شروط التوافق إلا أنها تختلف معها من ناحية المستوى التجاري أو الكمية أو وسائل النقل، فهل هذا يؤدي إلى عدم إمكانية استخدام طريقة السلع المطابقة؟ في حالة اختلاف المستوى التجاري أو اختلاف الكميات أو اختلاف وسائل النقل فإن الاتفاقية تسمح بإجراء تسويات بين قيمة الصفقة محل التقييم وقيمة الصفقة المستخدمة كسلعة مطابقة وقد يترتب على هذه التسويات التعديل بزيادة أو خفض قيمة السلعة المطابقة، وبشرط أن لا يتم التعديل والتسوية إلا في حالة وجود أدلة قاطعة تثبت أن التعديلات معقولة ودقيقة.

س: عند استخدام الجمارك لطريقة السلع المطابقة تبين للإدارة الجمركية وجود أكثر من قيمة للسلع المطابقة فأى القيم يختارها؟

طبقاً لنص الاتفاقية فإنه في حالة وجود أكثر من قيمة للسلع المطابقة يتم الأخذ بالقيم الأدنى، وليست الأعلى كما في أسلوب بر وكسل للتقييم.

س: عند استخدام الجمارك لطريقة السلع المطابقة تبين للإدارة الجمركية أن القيودات المتوفرة كسلع مطابقة تتضمن أو تم إعداد الرسومات الهندسية الخاصة بها أو الدراسات أو التصميم الخاص بها في بلد الاستيراد فهل يمكن استخدام هذه القيودات للقياس كسلع مطابقة؟

لا يمكن اعتبار هذه القيودات من قبيل السلع المطابقة حيث تم التوضيح سابقاً أن السلع التي تجسد أو تعكس الهندسة والتطوير والأعمال الفنية وأعمال التصميم والخطط والرسوم الهندسية التي تم تنفيذها في بلد الاستيراد هي من قبيل التكاليف التي لا تتضمنها الفاتورة.

### 3. طريقة السلع المماثلة

س: في حالة عدم إمكانية تطبيق كل من الطريقة الأولى والطريقة الثانية من طرق التقييم متى يمكن استخدام طريقة السلع المماثلة؟

يتم استخدام طريقة الصفقات الخاصة بالسلع المماثلة في حالة فشل أو تعذر تطبيق الطريقة الأولى والأساسية من طرق التقييم الجمركي (طريقة قيمة الصفقة) وتعذر استخدام الطريقة الثانية (طريقة السلع المطابقة) بشرط أن يتوفر لدى الجمارك قيودات لسلع سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية وتكون مماثلة للسلع محل التقييم ووارده في نفس وقت الاستيراد أو وقت قريب (خلال ستين يوماً مثلاً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلعة محل التقييم).

### س7: ما هي السلع المماثلة؟

هي السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية والتي تماثل مع السلع المستوردة محل التقييم في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية، ويمكنها أداء نفس وظيفة السلع التي يجري تقييمها وان تكون قابلة للتبادل تجارياً مع السلعة محل التقييم مع الأخذ في الاعتبار الجودة والشهرة والعلامة التجارية.

س: ما هي شروط تطبيق طريقة السلع المماثلة؟

1. أن تكون متشابهة أو مماثلة في الخصائص الطبيعية والمكونات المادية.
2. يمكنها أداء نفس وظيفة السلع محل التقييم وقابلة للتبادل التجاري معها.
3. أن تكون البضائع المماثلة منتجة في نفس بلد إنتاج السلعة محل التقييم و نفس المنتج.
4. أن تكون مصدرية خلال ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.
5. أن تكون مصدرية بنفس المستوى التجاري وبنفس الكمية ونفس وسائل النقل.
6. أن تكون قيمتها التعاقدية مقبولة.

س: إذا كانت القيودات المتوفرة لدى الجمارك كسلعة مماثلة ينطبق عليها كافة شروط التماثل فيما عدا أنها منتجة في مصنع آخر داخل بلد الإنتاج، فهل يجوز القياس عليها؟

نعم، حيث سمحت الاتفاقية باستخدام السلع التي سبق للجمارك قبول قيمتها التعاقدية في حالة تماثلها مع السلعة محل التقييم وتوافر شروط التماثل الموضحة سابقاً مع إمكانية التغاضي عن شرط أن تكون السلعة المماثلة منتجة بواسطة نفس المنتج، حيث يمكن الاستعانة بسلع مماثلة منتجة بواسطة منتج آخر في نفس بلد الإنتاج.

س: إذا كان لدى الجمارك قيودات لسلع مماثلة تتفق مع السلعة محل التقييم في جميع شروط التماثل إلا أنها تختلف معها من ناحية المستوى التجاري أو الكمية أو وسائل النقل، فهل هذا يؤدي إلى عدم إمكانية استخدام طريقة السلع المماثلة؟ في حالة اختلاف المستوى التجاري أو اختلاف الكميات أو اختلاف وسائل النقل فإن الاتفاقية تسمح بإجراء تسويات بين قيمة الصفقة محل التقييم وقيمة الصفقة المستخدمة كسلعة مماثلة وقد يترتب على هذه التسويات تعديل قيمة السلعة محل التقييم بالزيادة أو النقصان بشرط أن لا يتم التعديل أو التسوية إلا في حالة وجود أدلة قاطعة تثبت أن التعديلات معقولة ودقيقة.

س: عند استخدام الجمارك لطريقة السلع المماثلة تبين للإدارة الجمركية وجود أكثر من قيمة للسلع المماثلة فأبي القيم يختارها ؟

طبقاً لنص الاتفاقية فإنه في حالة وجود أكثر من قيمة للسلع المماثلة يتم الأخذ بالقيم الأدنى وليست الأعلى كما في أسلوب بروكسل للتقييم.

س: عند استخدام الجمارك لطريقة السلع المماثلة تبين للإدارة الجمركية أن القيودات المتوفرة كسلع مماثلة تتضمن أو تم إعداد الرسومات الهندسية الخاصة بها أو الدراسات والتصاميم الخاصة بها بلد الاستيراد، فهل يمكن استخدام هذه القيودات للقياس كسلع مماثلة؟

لا يمكن اعتبار هذه القيودات من قبيل السلع المطابقة حيث تم التوضيح سابقاً أن السلع التي تجسد أو تعكس الهندسة والتطوير و الأعمال الفنية و أعمال التصميم و الخطط و الرسوم الهندسية التي تم تنفيذها في بلد الاستيراد هي من قبيل التكاليف التي لا تتضمنها الفاتورة.

4. الطريقة الخصمية (الاستدلالية)

س: ماذا تعني الطريقة الخصمية كطريقة من طرق التقييم الجمركي؟ تعني هذه الطريقة أن يتم تقييم البضائع المستوردة محل التقييم على أساس سعر بيع الوحدة من البضائع المستوردة، موضوع التقييم، أو البضائع المطابقة أو المماثلة لها، بعد استقطاع المصروفات والنفقات الناتجة عن عملية الاستيراد والناتجة عن عملية البيع في بلد الاستيراد.

س: ماهي الشروط الواجب توافرها لتطبيق الطريقة الخصمية؟

1. أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في سوق بلد الاستيراد بالحالة التي وردت عليها.
  2. أن يتم إعادة بيع السلعة موضوع التقييم أو السلع المطابقة أو المماثلة في نفس الوقت أو خلال المدة المحددة و هي (ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ وصول السلع محل التقييم).
  3. إذا لم يتم البيع في نفس وقت الاستيراد أو خلال ثلاثين يوماً يتم التقييم في اقرب موعد بعد الاستيراد بشرط أن لا يتعدى تسعين يوماً من تاريخ الاستيراد.
  4. أن لا يكون هناك علاقة ارتباط بين البائع والمشتري في بلد الاستيراد.
  5. إذا كانت السلعة المستوردة محل التقييم أو المطابقة أو المماثلة لم يتم بيعها على حالتها و إنما تم بيعها بعد تجهيزها أو معالجتها أو تكملة صنعها فإنه قبل تحديد سعر بيع الوحدة يتم خصم القيمة المضافة نتيجة التجهيز.
- ملحوظة: يعتبر سعر بيع الوحدة الذي يعتد به هو السعر الذي بيعت عنده أكبر كمية مجتمعة أو أكبر عدد من الوحدات. كيف ذلك؟

نفرض أنه توفرت لدى الجمارك القائمة الآتية:

المبيعات

5	35	25	50	15	30	40	كمية البيع (وحدة)
100	90	105	95	100	90	100	سعر الوحدة

الجاميع

25	60	50	65	اجمالي الكمية المبيعة
105	100	95	90	سعر الوحدة

في هذا المثال كان أكبر عدد من الوحدات بيع بسعر معين هو 65 وحدة ومن ثم فإن سعر الوحدة في أكبر كمية إجمالية هو 90 ديناراً.

س: ما هي العناصر أو التكاليف التي يتم خصمها من سعر بيع الوحدة؟

بعد تحديد سعر بيع الوحدة من السلع المستوردة أو السلع المطابقة أو السلع المماثلة عند أكبر كمية إجمالية يتم خصم العناصر التالية لتحديد القيمة للأغراض الجمركي:

1 العمولات المعتاد دفعها في بلد الاستيراد أو التي أتفق على دفعها، أو المبالغ التي تضاف عادة مقابل إجمالي الربح والمصروفات العامة في السوق المحلي.

2. تكاليف النقل والتأمين المعتادة في بلد الاستيراد.

3. الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب الوطنية المستحقة بسبب استيراد السلعة أو بيعها.

س: كيف يمكن تحديد القيمة الجمركية في حالة عدم إمكانية بيع السلعة المستوردة محل التقييم عند أكبر كمية إجمالية خلال 60 يوماً من استيراد السلعة محل التقييم؟

في هذه الحالة يتم تحديد القيمة الجمركية على أساس سعر بيع الوحدة من السلع المطابقة أو من السلع المماثلة عند أكبر كمية إجمالية تم بيعها خلال ثلاثين يوماً قبل أو بعد تاريخ وصول السلعة محل التقييم.

س: كيف يمكن تحديد القيمة الجمركية في حالة عدم وجود مبيعات من السلع محل التقييم أو السلع المطابقة أو السلع المماثلة بعد ستين يوماً من تاريخ وصول السلعة محل التقييم؟

في هذه الحالة يتم تحديد القيمة الجمركية على أساس سعر بيع الوحدة الذي تباع به السلعة محل التقييم أو السلع المطابقة أو السلع المماثلة في أقرب موعد بعد استيراد السلعة محل التقييم ولكن قبل مرور تسعين يوماً من تاريخ وصول السلعة محل التقييم.

س: ما هي الحالات التي لا يمكن معها تحديد القيمة الجمركية طبقاً للطريقة الخصمية؟

1. في حالة عدم وجود مبيعات سابقة لنفس السلعة أو السلع المطابقة أو السلع المماثلة تم بيعها خلال ستين يوماً قبل أو بعد وصول السلع محل التقييم بأكثر كمية إجمالية

2. في حالة عدم وجود مبيعات من السلع المستوردة أو المطابقة أو المماثلة خلال تسعين يوماً من تاريخ وصول البضائع محل التقييم.

3. إذا كانت السلعة المستوردة أو السلع المطابقة أو المماثلة لها لم تباع على حالتها الواردة بها وقت الاستيراد وإنما تم تجهيزها مع عدم توافر معلومات دقيقة عن القيمة المضافة الناتجة عن التجهيز.

في حالة ما إذا تم بيع السلعة المستوردة أو المطابقة أو المماثلة لأشخاص لهم علاقة ارتباط بالمستورد.

#### 5. الطريقة الحسابية

س: كيف يمكن تحديد القيمة الجمركية على أساس الطريقة الحسابية؟ تستند القيمة الجمركية للسلعة محل التقييم طبقاً للطريقة الحسابية على:

- تكلفة أو قيمة المواد وأعمال التصنيع أو غيره من أعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج السلعة محل التقييم.

- مقدار هامش الربح في بلد التصدير

- تكلفة أو قيمة كل المصروفات اللازمة للوصول إلى القيمة CIF.

س: كيف يمكن للجمرك الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق الطريقة الحسابية

يمكن للجمرك الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق الطريقة الحسابية من سجلات منتج السلعة محل التقييم فضلاً عن بعض المعلومات التي قد يحتاج إليها والتي يمكن الحصول عليها من سجلات المستورد.

س: هل للجمرك سلطة مطلقة للإطلاع على سجلات المنتجين؟

لا يجوز للجمارك أن تجر أي منتج بأن يقدم للفحص أي حساب أو سجل لأغراض تحديد القيمة الجمركية طبقاً للطريقة الحسابية أو أن يسمح بالإطلاع عليه إلا بموافقته.

#### 6. الطريقة الاسترجاعية المرنة

س: كيف يمكن تحديد القيمة الجمركية في حالة تعذر تحديدها طبقاً لأي من طرق التقييم السابقة؟

في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية طبقاً لأحكام أي من طريقة قيمة الصفقة أو طريقة السلع المطابقة أو طريقة السلع المماثلة أو الطريقة الخصمية أو الطريقة الحسابية، فإنه يتم اللجوء إلى الطرق السابقة (باستثناء طريقة قيمة الصفقة) لكن بقدر معقول من المرونة في تطبيق هذه الأساليب.

س: ما هي المرونة المسموح بها عند إعادة تطبيق طرق التقييم؟ عند إعادة تطبيق طرق التقييم يسمح بالمرونة فيما يتعلق بالآتي:

1. يمكن التقييم على أساس القيم التعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة تم استيرادها خلال مائة وعشرون يوماً طالما لم تتوفر معلومات عن قيم تعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة تم تصديرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تصدير السلعة محل التقييم.
2. يمكن التقييم على أساس القيم التعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة أنتجت في بلد غير بلد منشأ السلعة محل التقييم طالما لم تتوفر معلومات عن سلع مطابقة أو مماثلة تم إنتاجها في نفس بلد منشأ السلعة محل التقييم.
3. يمكن التقييم على أساس قيم جمركية تم تحديدها طبقاً لأي من الطريقة الخصمية أو الطريقة الحسابية طالما لم تتوفر معلومات عن قيم تعاقدية لسلع مطابقة أو مماثلة .
4. يمكن التقييم على أساس سعر الوحدة الذي تباع به السلعة المستوردة أو المطابقة أو المماثلة في السوق المحلي بحالتها أو بعد تجهيزها خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ استيراد السلعة محل التقييم طالما لم تتوفر معلومات عن ذلك خلال تسعين يوماً عند إعادة تطبيق الطريقة الخصمية.

س: عند استخدام مادة المرونات هل هناك طرق للتقييم الجمركي لا يجوز استخدامها؟

نعم، عند استخدام المرونة في تطبيق طرق التقييم الجمركي ليس من المسموح أن تركز القيمة على أساس:

1. سعر بيع السلع المنتجة محلياً في بلد الاستيراد؛
2. القيمة الأعلى من قيمتين بديلتين؛
3. تكلفة إنتاج أخرى غير القيم المحسوبة التي حُددت لسلع مطابقة أو مماثلة؛
4. سعر بيع السلعة المستوردة في السوق المحلي ببلد التصدير؛
5. سعر بيع السلعة المستوردة في بلد آخر غير بلد التصدير؛
6. القيم الجمركية الدنيا؛
7. قيم جزافية أو صوريه.

س: كيف يمكن تحديد القيمة الجمركية في حالة تعذر تحديدها باستخدام أي من الطرق الست السابقة وتعذر تحديدها باستخدام المرونات المسموح باستخدامها؟

أقرت اللجنة الفنية للقيمة في منظمة التجارة العالمية WTO انه في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية باستخدام أي من طرق التقييم بالإضافة إلى عدم إمكانية تحديد القيمة باستخدام المرونات المسموح بها فإنه يجوز تحديد القيمة الجمركية باستخدام طرق أخرى معقولة بشرط أن لا تكون هذه الطرق من الطرق المنوعة التي حددت سلفاً.

المراجع:

1. عبد الرزاق، محمود حامد. اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع. 2009.

2. شركة النجوم للاستخلاص الجمركي. دليل القيمة الجمركية.

3. دائرة الجمارك. مجلة الجمارك، العدد .، عمان، الأردن: مديرية التخطيط والتطوير. كانون الثاني 1999 (كل الأعداد متاحة على شبكة الانترنت عبر الرابط: <http://www.customs.gov.jo/applications.shtm>)

مراجع أخرى خاصة بالمقياس: (المكتبة المركزية)

1. شعبان، شوقي. إدارة الجمارك و إدارة المرافىء. لبنان : الدار الجامعية. 2000. (342/46)
2. سالم، عمر. الجمارك بين النظرية و التطبيق. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية. 2001 (330/533/1 أو 330/533/2 أو 330/533/3)
3. بوسقيعة، أحسن. قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية. الجزائر : منشورات بيرتي. 2006. (623)
4. قانون الجمارك وملحقاته. المديرية العامة للجمارك. الجزائر : (340/649/1)
5. مادة قانون الجمارك. مصلحة الجمارك وحدة التطوير والإصلاح الجمركي. ( 340/888/1 أو 340/888/2 أو 340/888/3 أو 340/888/4)
6. مادة الاجراءات الجمركية للمستخلصين. مصلحة الجمارك وحدة التطوير والاصلاح الجمركي. (330/827//1 أو 330/827//2 أو 330/827//3 أو 330/827//4)
7. مادة القيمة للأغراض الجمركية. مصلحة الجمارك مصلحة التطوير والإصلاح الجمركي. (330/825//1 أو 330/825//2 أو 330/825//3 أو 330/825//4)
8. مادة التعريفية الجمركية. الجزائر : دار هومه (340/845//1 أو 340/845//2 أو 340/845//3 أو 340/845//4)
9. تطبيقات الحاسب الآلي الجمركية. مصلحة الجمارك وحدة التطوير والإصلاح الجمركي (340/886//1 أو 340/886//2 أو 340/886//3 أو 340/886//4 أو 340/886//5)
10. محب حافظ، مجدي. الموسوعة الجمركية. القاهرة : دار الفكر الجامعي. 2005 (003/022/1)
11. عبد الباسط، وفاء. النظم الجمركية : دراسة في فكر التعريفية الجمركية ومستقبلها في ظل الجات. القاهرة : دار النهضة العربية. 2000. (330/1336)